38 | حزيران - 2023

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غدًا لإدارة المخاطر وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

من الصدمة والرعب إلى الاستقرار والعلل:

رحلة العراق في فترة ما بعد الغزو

غدا لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر»

هي مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صناع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.

غداً لإدارة المخـاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن مؤسسة غدًا لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

د. عباس راضي
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

+965 07779798941 iraqcopy@gfrmiraq.com

من الصدمة والرعب الى الاستقرار والعلل: رحلة العراق في فترة ما بعد الغزو

الكاتب:

حمزة حداد

زميل زائر في برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في المجلس الأوربي للعلاقات الخارجية

المصدر:

المجلس الأوربي للعلاقات الخارجية

https://ecfr.eu/publication/from-shock-and-awe-to-stability-and-flaws-iraqs-post-invasion-journey/

التاريخ:

آيار 2023

ترجمة وتحرير:

غدًا لإدارة المخاطر- د. نصر محمد علي & فيصل عبد اللطيف

IRAQ COPY

ملخص تنفيذي

- في السنوات العشرين الأخيرة منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة, اثبت النظام السياسي العراقي والنخبة وبشكل مفاجئ قدرته على التكيف والنجاة في وجه التحديات المتعددة, بما في ذلك الإرهاب والحرب الاهلية والتهديدات بالانفصال والمظاهرات الجماهيرية.
- نظام المحاصصة غير الرسمي وسياسات الأحزاب وشبكات المصالح والجماعات المسلحة المتنافسة هي سمات ثابتة في نظام الحوكمة في العراق وساهمت في الحفاظ على الاستقرار على الرغم من كون هذه السمات تمثل مشكلات على المدى البعيد.
- وعلى الرغم من قدرة النظام على التكيف, لا يزال العراق يواجه تحديات الفساد وقلة التنوع في مصادر الدخل الاقتصادي وضعف التنمية والعرضة للتحديات المناخية وبعض الاعطاب الأمنية المتأصلة.
- على الاوربيين الإقرار بواقع الحوكمة في العراق والعمل ضمن اطارها لتحقيق المصالح الاوربية العراقية المشتركة بدلا عن السعي لفرض المُثل والحلول.
- باستطاعة الاوربيين على سبيل المثال مساعدة العراقيين لإدارة مشكلة التضخم في حجم الشريحة الفتية من السكان والتحول الى الاقتصاد الرقمي والاعداد الى والتكيف مع التغير المناخي.

بعد مرور عشرون عاما على الغزو الأمريكي للعراق, يدار البلد من ثامن حكومة منتخبة, وصلت الى السلطة في شهر تشرين الأول عام ٢٠٢٢. على الرغم من المخاوف المستمرة من الانهيار, اثبت النظام السياسي والنخب قدرتهم على الصمود في وجه الإرهـاب والحرب الاهلية وتهديدات الانفصال والمظاهرات الجماهيرية. على الاوربيين الان الاعتراف بان النظام التوافقي غير رسمي وسياسات الأحزاب وشبكات المصالح والجماعات المسلحة المتنافسة ستبقى سمات مصاحبة لنظام الحكم في العراق على المدى البعيد.

نظام الحوكمة هذا تجلى بشكل كبير خلال المائة يوم الأولى لحكومة رئيس الوزراء الجديد محمد السوداني. فقد سعى الأخير الى إرضاء جميع الأطراف في حكومته التوافقية (ويمكن القول إرضاء حتى أولئك في خارج الحكومة) من خلال العديد من الإجـراءات الرامية لإرضاء العامة. بدلا عن التركيز على الإصلاحات الكبرى او تحدي الوضع القائم (وهو امر حاول القيام به سلفه مصطفى الكاظمي وفشل بتحقيقه), وضع السوداني على سلم أولوياته البنية التحتية والخدمات. السوداني عازم على تحقيق هذه الأولوية حتى ان موظفين في البرلمان أشاروا الى هذه الحكومة على انها حكومة خدمات.

ان نهج السوداني يجب ان يستدل به من قبل الاوربيين عند بذلهم للجهود في العراق. فعلى الحكومات الاوربية الإقرار بمحدودية تأثيرهم على النظام السياسي المضطرب في العراق والتخطيط لتحقيق ما يمكن تحقيقه خلال دعوات القيام بالإصلاحات الداخلية والممارسات الديمقراطية. وان القيام بهذا الامر لا يعد سابقة من فريدة من نوعها. فللحكومات الاوربية علاقات دبلوماسية ومصالح مشتركة مع دول عديدة أخرى, على المستوى الإقليمي والدولي, والتي تواجه نفس التحديات التي يواجهها العراق على المدى البعيد. فعوضا عن السعي لتحويل الحكومة العراقية الى شيء لا يمكنها ان تكون عليه, تحتاج الحكومات الاوربية والاتحاد الأوربي تشخيص المجالات ذات الأولوية والتي بالإمكان وبشكل ذكي دفع العراق للمضي في مسار إيجابي.

IRAQ COPY

لا يحتاج الاوربيون بعد الان الى تركيز جهودهم بشكل رئيس على إعادة الاعمار ومنع التطرف العنيف. حيث يتوجب عليهم الان التركيز على الاستجابة للتحديات التي من شأنها اما النهوض بالدولة العراقية او تحطيمها خلال العقود المقبلة, والتي ترتبط بالمصلحة الاوربية بفرض الاستقرار, تحديدا في ميدان الاقتصاد والتغير المناخي. العنف والتطرف في العراق يرتبط بشكل وثيق بالمشاكل الاقتصادية, تحديدا في أوساط الشباب, وعليه ينبغي على الاوربيين وضع التعامل مع الازمة الاقتصادية القادمة على سلم اولوياتهم. اما التغير المناخي فهو لا يتقيد بالحدود الوطنية ويتسبب بموجات من الهجرة والنزوح. في الحالة العراقية, بدأ التغيير المناخي يتسبب بالفعل بحالة من النزوح الداخلي من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية, وفي الجنوب على وجه التحديد, لكن من الممكن ان يتسبب تغير المناخ بحدوث هجرة خارجية في السنوات القادمة نظرا لحدة التهديد البيئي في العراق.

الحكومات الاوربية مترددة بشكل كبير بالانخراط مع الدولة العراقية في استثمارات اقتصادية خارج مجال النفط ـ وهو امر يعود الى درجة كبيرة بسبب علاقات العراق مع إيران. فمع تدهور العلاقات الاوربية الإيرانية في الأشهر القليلة الماضية, يزداد القلق بين الحكومات الاوربية بان مساعدة العراق ستتسبب بمساعدة الاقتصاد الإيراني. لكن, وبالرغم من ان العراق يشترك مع ايران بحدود طويلة وارتباط البلدين بشكل وثيق ثقافيا وسياسيا ودينيا, الا ان الدولة العراقية لا تزال مؤمنة بالوطنية العراقية بشكل كبير وتحاول بشكل مستمر وحذر موازنة علاقاتها بين ايران والولايات المتحدة. كون العراق دولة مجاورة لإيران لا ينبغي ان يضع العراق موضع الاتهام دوليا. فلطالما بقيت السياسة الامريكية في العراق مشلولة بسبب علاقات العراق مع إيران, سيدفع هذا الامر العراق أكثر للتقارب مع إيران. على الحكومات الاوربية التعلم من الخبرة الامريكية والسعي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في الوقت الذي تسهم فيه من تقليل اعتماد العراق على إيران, خاصة مع التقارب العراقي المتزايد مع جيرانه الاخرين.

هذا الايجاز السياسي سيقيم كيف ان الدولة العراقية قامت بتعزيز النظام السياسي من خلال تمكين الاجماع. وسيأخذ هذا الموجز بنظر الاعتبار الكيفية التي ستحاول بها حكومة السوداني العمل من خلال هذه الحقائق نظرا للعبء الـذي يحمله السوداني كمرشح للإطار التنسيقي ـ تحالف من الأحزاب الشيعية, ينظر اليه غالبا من الغرب على انه مدعوم من إيران. حتى مع تركيزه على تقديم الخدمات الأساسية, سيواجه السوداني العديد من التحديات. من بين هذه التحديات هو التهديد الصدري الـذي يلوح في الأفـق. لقد فاز الصدريون بمعظم المقاعد الانتخابية في انتخابات عام ٢٠٢١, لكنهم وبالرغم من ذلك كانوا الحزب الكبير الوحيد الذي لم يشارك في تشكيل الحكومة الأخيرة.

كذلك سينظر هذا الموجز السياسي في التحديات الداخلية الأخرى التي تواجه الحكومة العراقية الجديدة, مع التركيز على التحديات الاقتصادية والمناخية. ويدعو هذا الموجز الحكومات الاوربية الى تبني منهج اكثر براغماتية يركز على مساعدة السوداني على التخفيف من هذين التحديين واللذين يمتلك العراق واوربا مصلحة مشتركة في مواجهتهما. هذا النهج قد ينفر بعض القطاعات داخل الرأي العام العراقي والتي تدفع الى إصلاحات جذرية, لكن الكثير من العراقيين قلقون بشأن الفساد والوضع الاقتصادي والكثير من السكان وغالبيتهم من الشباب قلقون حول مسألة التغير المناخي.

على الاوربيين اغتنام الفرصة لدعم دولة مستقرة وواعدة اقتصاديا في المنطقة. فعراق مستقر من شأنه ليس فقط تقليل دوافع هجرة العراقيين وانما امتصاص جزء من ضغوطات الهجرة الإقليمية. العراق يمتلك أحد اكبر الأسواق في المنطقة ويعتبر كنزا بكرا لرواد الاعمال الإقليميين. ان الاستثمار في العراق لم يعد محرما بالنسبة لدول الخليج. فالفرصة التي يمثلها العراق تمثل سببا ونتيجة لتقوية الروابط بين العراق وجيرانه العرب. العراق يمتلك الإمكانيات لتحقيق مكانة اقتصادية تتوالم مع موارده وثرواته. مع القوة الاقتصادية والدول المحترم في المنطقة, سيساعد هذا الامر على خلق التوازن الذي تحتاج اليه المنطقة بشكل ماس في الشرق الأوسط.

تعزيز النظام العراقي

لفهم موقع العراق اليوم, من المهم تفكيك عناصر النظام السياسي الذي تأسس ما بعد ٢٠٠٣. العراق يعقد بشكل دوري انتخابات تنافسية, على الرغم من المعوقات مثل الاحتلال والصراعات الاهلية والإرهاب. ولقد تطورت العملية الانتخابية عبر السنين من انتخابات ذات دائرة مفتوحة على المستوى الوطني الى انتخابات على مستوى ١٨ محافظة الى انتخابات على مستوى ٨٣ دائرة في عموم العراق سنة ٢٠٢١. العراق جرب أيضا كلا من نظام القائمة المفتوحة والمغلقة ونظام التمثيل النسبي بالإضافة الى نظام الأصوات المتحولة وغير المتحولة, وغالبا ما يتم الاخذ بالرأي العام العراقي في استفتاءات على المعادلات المستخدمة في حساب نسبة المقاعد من الأصوات. الكثير من الجدل الذي يدور حول قانون الانتخاب العراقي يتعلق بسماح الأحزاب السياسية الراسخة بفسح مجال للأحزاب الناشئة والمستقلين.

غالبا ما تتسبب الانتخابات في احداث تغييرات كبيرة في البرلمان وتغييرا في رئاسة الوزراء في كل مرة تقريبا عدا انتخابات عام ٢٠١٠ على الرغم من التنافسية في الانتخابات العراقية والتغيير في المسؤولين المنتخبين, لم يمتلك العراق غير حكومات الاجماع الوطني منذ عام ٢٠٠٥ ولم تنتقل السلطة ابدا الى المعارضة. على الرغم من ان نتائج الانتخابات تحدد عدد الوزراء والمناصب (واية مناصب قيادية) في الدولة سيتم توزيعها على كل حزب, لكن هذا لا يقيد أي حزب سياسي رئيسي من المشاركة بالحكومة التوافقية. حتى إذا ما قدم الحزب اداءً جيدا في الانتخابات, فان الأحزاب السياسية الراسخة قامت بملء الجهاز الإداري في الدولة العراقية بأعضاء حزبيين وشبكات تخادم خلال التعيينات الكبيرة في القطاع العام العراقي خلال العقدين الماضيين. التوافقية كانت هي المعيار بسبب عدم امتلاك أي حزب سياسي القدرة على الفوز بالأغلبية اللازمة خلال الانتخابات لتشكيل الحكومة. تحتاج الأحزاب تحالفات من اجل تشكيل الحكومة ويميلون الى دعوة الجميع الى المشاركة من اجل منع الخصوم من القيام بدور المعطلين لأداء هذه الحكومة.

ان التحول السلمي للسلطة بين الافـراد على اختلاف انتماءاتهم الحزبية أصبح امرا معتادا. لكن العملية التي تمر بها للوصول الى ذلك اعقد بكثير, خاصة وان الكثير من الأحزاب السياسية في العراق تمتلك جماعات مسلحة تدعمها. حتى الأحزاب التي تمتلك أذرع مسلحة نجحت بالرغم من ذلك في حماية نفسها عن طريق التحالفات مع الجماعات التي تمتلك السلاح. هذه العملية المضنية الساعية للوصول الى اجماع كانت واضحة بشكل كبير خلال تشكيل الحكومة الأخيرة والتي اخذت فترة قاربت العام الكامل وهي أطول مدة احتاجتها حكومة لتتشكل في تاريخ العراق الحديث. خلال عملية تشكيل الحكومة, ارتفعت التوترات عندما اصطدمت عدة أحـزاب سياسية تمتلك السلاح في المنطقة الخضراء في بغداد في شهر اب عام ٢٠٢٢.

نجم العنف عن رهان فاشل قام به أحد التحالفات السياسية – بقيادة التيار الصدري ـ لخلق حكومة اغلبية كانت سترغم المنافسين, بما في ذلك أحزاب سياسية مرتبطة بالحشد الشعبي المسلح, على اللجوء الى المعارضة. بدأ العنف عندما فشل الصدريون في جمع الاعداد الكافية من الأصوات لتحقيق حكومة الأغلبية التي ارادوها, على الرغم من فوزهم بسبعة وثلاثين مقعد في الانتخابات. هذا الفشل أحبط رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر, زعيم التيار الصدري, والذي أرغم نوابه على الاستقالة ودعا أنصاره الى محاصرة البرلمان العراقي. احتل الصدريون مجلس النواب لعدة أسابيع من دون حدوث اعمال عنف, على الرغم من اصطدامهم مع قوات الامن وقوات الحشد الشعبي عندما حاول الصدريون احتلال مؤسسات حكومية أخرى, مثل مقر قيادة الحشد الشعبي والمحكمة الاتحادية في المنطقة الدولية. استمر العنف لمدة ليلة واحدة تسببت في العشرات من الإصابات (يقدرها البعض بستة وثلاثين) وانتهت بهزيمة عسكرية للصدريين. هذه الحادثة تظهر تعرض العراق المستمر لعدم الاستقرار, لكن حقيقة ان الصدام مع لاعب مهم مثل التيار الصدري تم حله في ليلة واحدة ومن دون الانزلاق الى حرب أهلية يظهر أيضا ان العراق قد قطع شوطا متقدما. في عراق ما بعد ٢٠٠٣, صدامات مماثلة كانت لتستمر لأسابيع, ان لم تكن لأشهر او سنوات.

IRAQ COPY

في اليوم التالي, امر الصدر المنزعج أنصاره مغادرة المنطقة الخضراء والالقاء بأسلحتهم. بفعل ذلك, تخلى الصدر عن هدفه بتشكيل حكومة اغلبية وسمح لمنافسيه, الأحزاب المشكلة للإطار التنسيقي, بتشكيل الحكومة من دونه. هذه الخطوة مثلت فرصة ضائعة للبرلمان للحصول على كتلة معارضة. كما انها وضعت الحكومة الجديدة في حالة تأهب, مع معرفة وجود احتمال بان يقوم التيار الصدري المسلح بتعبئة أنصاره للنزول الى الشارع مرة أخرى. هذه القوة الكامنة يمكن ان تكون وراء تحفيز السوداني بالإبقاء على الكثير من الصدريين في مواقعهم الحكومية المختلفة, بما في ذلك المحافظين, وكلاء الوزراء, والمدراء العمومين, في قطاعات خدمية رئيسية مثل وزارة الصحة. كانت هنالك استثناءات, حيث كان اعلى مسؤول تمت إزاحته هو محافظ البنك المركزي والذي تم ترشيحه من قبل الصدريين في عام ٢٠٢٠. القرار القاضي بفعل ذلك كان مدفوعا في جزء منه على الأقل بالتدهور في قيمة الدينار, ولم يكن قرارا حزبيا.

ان احداث الصيف الماضي مثلت دافعا لأحزاب الإطار التنسيقي. فقد نجح قادة الإطار بتحييد الصدر والدفع بمرشحهم ليصبح رئيسا للوزراء. يتضمن الإطار التنسيقي العديد من الأحزاب السياسية والافراد الذين يتمتعون بعلاقات قوية مع إيران, بما في ذلك ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي وائتلاف الفتح بزعامة العامري. يتضمن الإطار أيضا أحزاب شيعية بروابط قريبة مع الغرب مثل رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي وزعيم تيار الحكمة, عمار الحكيم. كما تضمنت الحكومة التوافقية التي شكلها الإطار التنسيقي أحزاب سنية وكردية مهمة, جاعلة من هذه الحكومة شبيها بسابقاتها, باستثناء غياب الصدريين منها في الوزارة والبرلمان.

التواطؤ للحفاظ على الوضع القائم

منذ الإطاحة بصدام حسين, كان تشكيل الحكومة عن طريق التوافق هو الامر الطبيعي. هذا النموذج يبطئ بالعادة عملية صناعة القرار السياسي وفي بعض الأوقات يسمح هذا النموذج لأفراد غير كفوئين

بتسنم مناصب مهمة في الحكومة بسبب انتماءاتهم الحزبية. النظام التوافقي هذا يبقي الفواعل المسلحة سعيدة لكنه يتسبب بخلق حكومات ذات أداء سيئ, وتنمية اقتصادية بطيئة, وتآكل في الخدمات الحكومية الحيوية. بدوره, هذا الأداء السيئ يحبط المواطنين العاديين ويفاقمه الوقت الطويل الذي يتطلبه تشكيل الحكومات. هذه الالية ساهمت أيضا في المشاركة الضئيلة نسبيا في الانتخابات الأخيرة. فقد خرج العراقيون بأعداد كبيرة وبتوق للتصويت في ديسمبر ٢٠٠٥ بعد التصديق على الدستور وبنسبة مشاركة بلغت ٧٩.٦. هذا الرقم انخفض الى ٤٣.٥ في انتخابات تشرين الأول عام ٢٠٢١.

بالرغم من الإحباط الشعبي, كانت هناك بعض المحاولات لإصلاح النظام التوافقي والـذي صار بشكل كبيرا مترسخا مع سعي فصائل سياسية واثنية ودينية حماية حصتها من السلطة. ان الحكومات التوافقية لا تزال ضرورية ويعود ذلك في بعض منه الى بقاء العراق متشظيا على المستوى السياسي وبشكل كبير. منذ الغزو, لم يفز أي حزب سياسي بالأغلبية في مجلس النواب (١٥٦ من أصل ٣٢٩). يضاف الى ذلك, ان الدستور الذي تم تبنيه بعد استفتاء شعبي في عام ٢٠٠٥, يحفز وجود توافق على مستوى واسع عند اختيار رئيس الجمهورية, حيث هنالك حاجة الى ضمان اغلبية ثلثي مجلس النواب (وفي حال فشل هذا الامر, كما يحدث غالبا, يصير اللجوء الى اجراء انتخابات مجددة). كان الهدف من هذه الالية هو تجنب العودة الى الطغيان ولضمان مشاركة معظم المكونات الاثنية والطائفية في تشكيل الحكومة.

سبب اخر وراء نجاة هذا النظام هو عدم امتلاك العراق لثقافة المعارضة البرلمانية. فالأحزاب السياسية الراسخة ترفض ان تكون في المعارضة, بغض النظر عن عدد المقاعد التي حصلت عليها, كون ذلك يعني فقدانها للنفوذ والمناصب والوصول الى موارد الدولة. ونتيجة لذلك, تبنى ناشطون ومتظاهرون سردية شعبية ترفض نظام المحاصصة خلال مظاهرات تشرين عام ٢٠١٩. هذا النظام كان ينظر اليه في السابق ضرورة حتمية, من قبل القوى الخارجية وشخصيات المعارضة العراقية المناهضة لصدام لمنع بلد متنوع من الانـزلاق الى العنف. الأحزاب

IRAQ COPY

السياسية العراقية رفضت بشكل واسع الدعوات الى الإصلاح المنهجي في عام ٢٠١٩, بدلا عن ذلك اختارت هذه الأحزاب التواطؤ لحماية النظام الذي كان مصمما في الاساس لمنعهم من قتال بعضهم الاخر.

أولويات السوداني

حكومة السوداني الجديدة ـ بالرغم من المدة الطويلة والتعثر الذي رافق عملية تشكيلها ـ تمثل استمرارا للسياق السابق اكثر من كونها تحولا عنه. بشكل عام, بدأت حكومة السوداني مدتها بوضع افضل من معظم الحكومات التي سبقتها. ليس على السوداني التعامل مع ازمة وقوع ثلث البلاد تحت احتلال الدولة الإسلامية, كما فعل العبادي في عام ٢٠١٤, او المجيء الى السلطة والبلاد يغزوها الوباء والتوتر في العلاقات الامريكية الإيرانية, كما حصل مع الكاظمي في ٢٠٢٠. لكن ينبغي على الحكومة إقرار الموازنة العامة لسنة ٢٠٢٣, وحتى عندما تقوم بذلك, فانه لن ينبغي عليها الوضع في الحسبان دفع تعويضات الى دولة الكويت كون العراق قام بدفع هذا المبلغ بشكل كامل, كما ان احتياطيات العراق وصلت لأعلى مستوياتها نتيجة لارتفاع أسعار النفط والانفاق المحدود من قبل حكومة تصريف الاعمال السابقة والتي لم يكن بمقدورها تمرير موازنة عام ٢٠٢٢.

وازن السوداني حتى الان التحالفات السياسية الهشة داخل وخارج البرلمان وحاول ضمان نجاته من خلال تجنب الدفع نحو إصلاحات كبرى, خاصة في الجهاز الأمني. لا يوجد هناك خطط لاستقطاعات من ميزانية الحشد الشعبي, والسوداني مستمر بالتعامل معهم كمؤسسة عسكرية رسمية تابعة للدولة كما هو الحال مع جهاز مكافحة الإرهاب وقوات البيشمركة الكردية.

كما سعى السوداني لتعزيز موقعه داخل الاطار التنسيقي عن طريق البحث عن الدعم الغربي. في الوقت الذي يمتلك فيه الكثيرون داخل الاطار التنسيقي علاقات قوية مع ايران, سعى السوداني للحصول على دعم غربي ليميز نفسه وليعطي للاطار مصدر قوة مختلف, والذي لا يريد جعل العراق دولة منبوذة مرة أخرى. ان السوداني ليس رئيس

الوزراء الأول الذي يسعى ويحصل على دعم غربي. فقد فعل العبادي والكاظمي الشيء نفسه حيث ساهم الدعم الغربي في تعزيز موقعهما وسمح لهما بانتهاج سياسة خارجية اكثر اتزانا. السوداني يحاول تكرار التكتيك ذاته, وبناء على ذلك قام بتوفير مساحات للدول الغربية لتعمل من خلالها مع العراق.

حتى اللحظة, يبدو ان السوداني في موقف جيد للمضي في تحقيق اولويته بتقديم الخدمات في مختلف انحاء العراق وقيادة البلد خارج عقدين من العنف المستمر والطوارئ. وما يعزز من موقف السوداني بشكل اكبر هو ابداء كل من الإيرانيين والامريكيين الرغبة في تجنب التصعيد في هذه اللحظة بالإضافة الى فتح دول جوار العراق مسار خفض التوتر الإقليمي. هذه اللحظة تهيء لفرص للفواعل الاوربية للانخراط مع بغداد والتعاون مع الحكومة العراقية والمجتمع المدني العراقي في المساحات التي يستطيع السوداني فيها الإيفاء بوعوده.

تحديات العراق

لربما يكون العراق قد وجد بعض من التوازن الداخلي, لكن الاختلالات الوظيفية التي قيدت ايدي عدة رؤساء سابقين ستستمر بتحديد قدرته على احداث تغيير. من مشكلة الفساد المتجذر بشكل عميق, الى التمرد المسلح, والاقتصاد والإرهاب, تعرضت الحكومات السابقة الى الضغط الشديد لإحداث تغييرات جوهرية. وفي الوقت الذي يواجه فيه السوداني نفس هذه التحديات, هناك ثلاث قطاعات رئيسية يمكن للأوربيين مساعدة حكومته فيها من اجل دعم استقرار العراق. هذه المجالات هي دعم الاقتصاد, اعمال سياسيات التعامل مع التحديات الناجمة عن التغير المناخي, وتعزيز الامن العراقي. ان الطموحات الاوربية لتحسين هذه المجالات يجب ان تكون متواضعة وان تركز على المجالات التي تشترك فيها المصالح العراقية مع المصالح الاوربية وفي المكان الذي سيكون فيه للدعم الأوربي تأثير إيجابي.

IRAQ COPY

الفساد والتحديات الاقتصادية

يعد العراق بلدا غنيا نسبيا من بين الدول التي تتلقى مساعدة اجنبية. فهو, وكما يلاحظ المانحون الأوربيون ذلك عادة, من البلدان ذوات الدخل المتوسط العالي, لكن هنالك حزمة من المشكلات التي تعصف بالاقتصاد العراقي. جذور هذه المشاكل تقع في الفساد المنتشر بشكل واسع والتضخم في الشريحة الفتية من السكان والتعرض لتقلبات أسعار النفط العالمي بسبب ريعية الاقتصاد.

الفساد هو أحد أكبر التحديات التي يواجهها العراق ـ فالعراق يقع بالمرتبة ١٥٧ من أصل ١٨٠ بلد وفقا لمؤشر منظمة الشفافية الدولية لسنة ٢٠٢٢. وهو ليس بالمشكلة الجديدة. حيث يعصف الفساد بالعراق قبل عام ٢٠٠٣ بوقت طويل ويعود ذلك بجزء منه الى تعرض البلاد الى العقوبات المشددة بعد حرب الخليج الأولى حيث أصبح الحصول على الخدمات العامة التي تقدمها الدولة يتم عن طريق دفع الرشاوى والعلاقات. واستمر هذا الإرث خلال فترة العنف التي أعقبت عام ٢٠٠٣ واستمرت حتى يومنا هذا. محاربة الفساد كانت ولازالت على راس جدول اعمال كل حكومة تأسست منذ ذلك الحين, لكن كان هناك صراع دائم حول نقطة البداية في مكافحة الفساد. هناك فساد على مستوى عال يتسبب بهدر قدر كبير من الموارد بالإضافة الى الفساد على المستويات الدنيا والذي يجابهه المواطنون في حياتهم اليومية. الفساد على المستوى العالي تصعب مواجهته كون الأحزاب السياسية المشتركة فيه لديها استعداد لفعل أي شيء, بما في ذلك الجماعات المسلحة التي تعمل بإمرتها, لحماية مصالحها. مع ذلك هنالك فرص حقيقية لمعالجة الفساد في المستويات الدنيا, خاصة عن طريق تقليل اعتمادية البلاد على التعامل النقدي.

واحد من التحديات الاقتصادية الضمنية التي يواجهها العراق هو النمو السريع في عدد سكانه وسكانه الشباب في وقت تصارع في الحكومة من اجل خلق فرص الوظائف. في عام ٢٠٠٣, كان عدد سكان العراق ٢٧ مليون نسمة, لكنه يقدر الان بما يزيد على ٤٠ مليون نسمة. وفقا لبيانات الأمم المتحدة, يتوقع ان ينمو عدد سكان العراق بمعدل اثنان بالمائة

سنويا, بمعنى ان سكان العراق سيصلون الى أكثر من ٥٠ مليون نسمة مع حلول عام ٢٠٣٢. حاليا, حوالي ٦٠ بالمائة من العراقيين هم تحت سن ٢٥ سنة. والعراق ليس استثناءً قدر تعلق الامر بفتوة سكانه, فالتضخم في عدد السكان الشباب هو ظاهرة سائدة في المنطقة.

ان امتلاك مجتمع شاب يمكن ان يكون فرصة ولعنة في نفس الوقت, اعتمادا على السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يتم تطبيقها. فمن ناحية, يمكن ان يقترن ازدياد عدد السكان الشباب بالعنف, تحديدا الصراعات الاهلية, خاصة عندما يصاحب هذا الامر ارتفاع في معدلات البطالة. من جانب اخر, يمثل الشباب راس مال بشري عالي القيمة. التحدي الذي يواجه العراق اليوم هو إدارة التضخم الشبابي بشكل استراتيجي, وهو امر لم يستطع العراق القيام به حتى اللحظة, نظرا لانشغاله في السابق بالأزمات الأمنية التي كانت تهدد وجوده.

من القضايا الأخرى ذات الأهمية البالغة هي اعتمادية الدولة العراقية على النفط وغياب التنوع الاقتصادي. فالموازنة العامة الأخيرة للعراق تكشف ان حوالي ٨٧ بالمائة من عوائد الدولة تتأتى من مبيعات النفط. هذه الاعتمادية جعلت من العراق عرضة لصدمات أسعار النفط. اخر هذه الصدمات حصلت عندما تراجع الاقتصاد العراقي في سنة ٢٠٢٠ مع الانهيار في أسعار النفط الذي حدث بسبب تفشي وباء كورونا. حيث عانت الدولة في حينها لدفع رواتب موظفي القطاع العام, ناهيك عن العجز في ادخال أي حزمة تحفيزية لإنعاش الاقتصاد. لجأت الحكومة العراقية بسرعة الى المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي, بالإضافة الى الممثليات الغربية, من اجل الحصول على منح وقروض تساعدها على تخطي الازمة الاقتصادية.

في الوقت ذاته, في عام ٢٠٢٠, أصدرت الحكومة ما عرف بالورقة البيضاء, والتي هدفت الى تقديم خطة عمل لإصلاح الاقتصاد العراقي من اجل تخطي كل من ازمة الوباء والازمة الاقتصادية ولتنويع مصادر الاقتصاد العراقي على المدى البعيد. حتى في أكثر السيناريوهات مثالية, كان كتاب الورقة البيضاء واعين تماما بان تنفيذ الإصلاحات سيكون امرا صعبا للغاية. الى درجة انه عند أسعار النفط في الأسواق العالمية

IRAQ COPY

بالارتفاع مرة أخرى في العام التالي, تم اهمال الورقة البيضاء من قبل ذات الحكومة التي كتبتها وتبنتها.

في الوقت الذي تم فيه انتخاب السوداني كرئيس للوزراء في شهر تشرين الأول ٢٠٢٢, كانت الاحتياطات النقدية في البنك المركزي في اعلى مستوى تاريخي لها ولم تعد الحكومة تشعر بالضغط من اجل متابعة إصلاحات صعبة من الناحية السياسية. لكن القطاع العام العراقي لايزال يشكل عبئا متناميا, في الوقت الذي لا يوجد فيه مصدر اخر للموارد عدا الصادرات النفطية وصغر حجم القطاع الخاص بشكل لا يستطيع معه المساعدة في تخفيف العبء عن الدولة في مجال التوظيف. الإصلاحات الاقتصادية التي وردت في الورقة البيضاء لا تزال ضرورية لمعالجة مشكلة تنامي السكان والشريحة الفتية منه والتي تتطلب توفير رعاية صحية وخدمات وتعليم وتوظيف ملائم.

لسوء الحظ, لا ترى الحكومة وجود أي دافع للإصلاحات عندما تكون أسعار النفط مرتفعة. والاسوء من ذلك, لطالما بقيت عوائد بيع النفط الشهرية غزيرة, هنالك طلب متزايد من قبل المواطنين من اجل توفير المزيد من التوظيف ضمن القطاع العام. ولذلك الدرس المهم بالنسبة للأوربيين هو بان نفوذهم لدى بغداد يرتفع مع انخفاض أسعار النفط ولذلك يتوجب في المستقبل توظيف مثل هكذا احداث من اجل دفع الحكومة للقيام بإصلاحات حكومية جادة بشكل أكبر. خلال أوقات الوفرة, على الاوربيين صب اهتمامهم على الإصلاحات الأقل طموحا, على ان يكون هذا الامر جزءا من رؤية شاملة.

ولان أسعار النفط مرتفعة الان, يحتاج الاوربيون الى ان يعو بان السوداني ووزرائه سيسعون للحصول على المساعدة والنصيحة (كما حصل الامر خلال الجولة الأخيرة في العواصم الاوربية وواشنطن) لكن من دون ربط تقديم هذه المساعدة بإجراء إصلاحات اقتصادية جوهرية. ومع اقتراب حلول موعد انتخابات مجالس المحافظات وترقب الجميع للانتخابات البرلمانية القادمة, لن يقوم أي مسؤول حكومي بالدفع نحو تقليل الانفاق العام او تحجيم شبكات المحسوبية. فالموازنة الاتحادية المقترحة لعام ٢٠٢٣ هي الاضخم بتاريخ العراق بحجم ١٩٩ ترليون

دينار عراقي (حوالي ١٥٣ مليار دولار). حجم الموازنة الحالية والتوجه الاقتصادي يشير الى ان الانخراط الأوربي في العراق سيكون أكثر تواضعا. بكل بساطة لن تكون الحكومات الاوربية قادرة على تقديم المساعدة التنموية الكافية للتأثير على الحكومة العراقية عندما تكون أسعار النفط مرتفعة والموازنة الحكومية ضخمة جدا.

وعليه فان الجهود الاوربية يجب ان تركز على قضايا تتناغم مع توجه الحكومة العراقية, مثل زيادة الاستثمار وتحسين الأداء الحكومي, وتقوية الروابط مع الشركاء الإقليميين, وبالرغم من ضخامة الموازنة, يمتلك العراق سجلا متواضعا عندما يتعلق الامر بتنفيذ الموازنات حيث غالبا ما يفشل في إنفاق ما تعد الموازنة بانها ستقوم بإنفاقه. خلال الفترة الموازنة الأخيرة (٢٠٢١), استطاعت الحكومة العراقية انفاق نسبة ٩٧ بالمئة من النفقات المحددة.

التغير المناخي

يواجه العراق تحديات بيئية مهولة تتضمن شحة المياه والتلوث والارتفاع في درجات الحرارة. فالبلاد تمر بالفعل بتغير مناخي ومواطنيه أضحوا أكثر وعيا بالأزمات الطبيعية التي تم تجاهلها من قبل الحكومات المتعاقبة.

تاريخيا, اعتمد العراق على انهاره. تقريبا كل مدينة رئيسية في العراق بنيت على امتداد ضفاف الأنهار. حيث كانت المياه مصدرا للمعيشة للمجتمعات الزراعية ومجتمعات الصيد في عموم البلاد, لكن في السنوات الأخيرة, اصبحت مستويات المياه أدنى بشكل واضح وجفت المياه تماما في بعض المناطق. هذه الندرة قلبت حياة مجتمعات زراعية بأكملها وشكلت ضغطا على المراكز الحضرية. وتعزى قضايا شحة المياه الى كل من التغير المناخي والفشل الحكومي في مجال دبلوماسية المياه والتخطيط. فالعراق فشل في تأمين كميات كافية من المياه من دول منابع الأنهار المجاورة, والتي تتذمر من تقادم بينة العراق التحتية وبدائية ممارساته الاروائية. ان الارتفاع المستمر في

IRAQ COPY

درجات الحرارة والعواصف الرملية تفاقم من ندرة المياه وتهدد بجعل مدن جنوبية مثل البصرة غير صالحة للسكن البشري.

جدول يبين عدد العوائل النازحة بسبب الجفاف ـ على مستوى المحافظات. الفترة الزمنية من أيلول ٢٠٢١ الى اذار ٢٠٢٣.

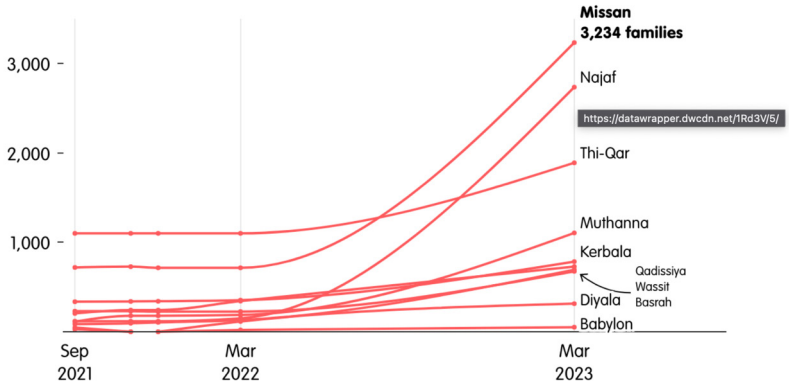

Source: DTM Emergency Tracking
ECFR · ecfr.eu

لقد تسبب التغير المناخي فعليا باحداث هجرة داخلية للسكان وربما ستتحول ازمة النزوح الداخلي هذه الى ازمة لاجئين. ان جفاف الأنهار والبحيرات, وزيادة ملوحة الأنهار في الجنوب, والعواصف الرملية المتكررة تدفع باتجاه حدوث موجات جديدة من النزوح الداخلي. تمتلك منظمة الهجرة الدولية مصفوفة للرصد تم استخدامها عادة للتتبع النزوح الداخلي الناجم عن الإرهاب (حرب داعش), لكنها مؤخرا بدأت بالالتفات الى النزوح الناجم عن التغير المناخي. ووفقا لبيانات تم جمعها حتى شهر اذار ٢٠٢٣, اكثر من ٧٠ الف شخص من عشر محافظات عراقية لا زالوا مرغمين على الانتقال من مناطقهم بسب شحة المياه وغيرها من الأمور البيئية. في المستقبل القريب, ستضع الهجرة الناجمة عن المناخ ضغطا اكبر على المراكز الحضرية التي تعاني أصلا من الكثافة السكانية في جنوب العراق مثل النجف وكربلاء.

لسوء الحظ, يتعامل المسؤولون العراقيون مع قضية التغير المناخي باسلوب سنوي, ويتثاقلون من تبني إجراءات وقائية مثل تجنب شحة المياه المستقبلية عن طريق خزن مياه الامطار خلال فترات التساقط الوفيرة. لكن في هذه المرحلة, أجبرت بوادر التغير المناخي الواضحة وتأثيراتها على الحياة اليومية للعراقيين الدولة العراقية بإقرار حجم المشاكل التي تنتظرها في المستقبل. هذا الإقرار لم يتسبب بتبني مشروع انعاش بلاد ما بين النهرين فحسب, بل وألهم أيضاً المزيد من المساعي طويلة الأمد مثل إحياء وزارة البيئة في عام 2022 وانشاء منصب مبعوث تغير المناخ في مكتب رئيس الوزراء. من الأهمية بمكان أن تكون جهود الحكومة العراقية الرامية للتصدي لتغير المناخ مرتبطة بمؤسسة وليس بفرد.

ان العديد من التحديات البيئية في العراق هي قضايا موروثة ويمكن إرجاعها إلى عدة عقود إلى سياسات الحكومات السابقة والقوى المحتلة. غير أن التحديات البيئية التي يواجهها العراق كانت ناجمة إلى حد كبير عن الممارسات غير المسؤولة للدول المتقدمة. سيدفع العراق، حاله حال العديد من الدول النامية، ثمناً باهظاً وغير عادل لتغير المناخ.

ان تغير المناخ لايعرف حـدوداً غير أن قابلية التأثر بالمناخ تعرف الحدود. وكما أظهر مقال لصحيفة نيويورك تايمز، فان المدن المختلفة (في هذه الحالة، البصرة ومدينة الكويت) لديها قدرات مختلفة للرد والتأقلم مع التحديات ذاتها اعتماداً على ثروتها واستقرارها ومستويات تنميتها. العراق على سبيل المثال يحتل المرتبة 99 من أصل 183 دولة من حيث قابلية التأثر بالمناخ. وفي الوقت نفسه، فان جيرانه، باستثناء سوريا (المرتبة 116)، أقل عرضة للخطر. (الأردن في المرتبة 49، وتركيا في المرتبة 28، وإيران في المرتبة 57، والمملكة العربية السعودية في المرتبة 74، والكويت في المرتبة 53). على النقيض من ذلك، تعد اليمن من بين البلدان الأكثر ضعفاً في المرتبة 160، فيما تحتل عُمان المجاورة المرتبة 81 من أصل 182.

IRAQ COPY

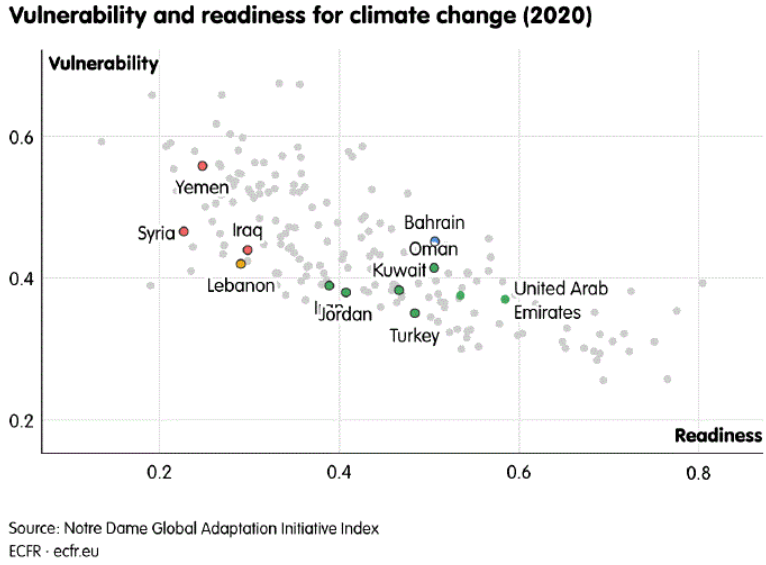

Source: Notre Dame Global Adaptation Initiative Index
ECFR · ecfr.eu

ان العديد من أفقر دول العالم معرضة للأزمات التي أوجدتها إلى حد كبير البلدان الصناعية ومستويات المعيشة غير المستدامة لأغنى الـدول. لقد ساهمت دول الاتحاد الأوروبـي بنسبة 22 بالمائة من الانبعاثات التراكمية منذ عام 1751، فيما ساهم العراق بنسبة 0.25 في المائة فقط. وبالنظر إلى التأثير التاريخي لأوروبا على المناخ ومشاركتها الحالية في حرق الغاز في حقول النفط العراقية عبر شركات مثل إني Eni و بريتش بيتروليوم BP فان معالجة مشاكل المناخ في العراق هي مسألة مسؤولية أخلاقية.

معالجة أوجه القصور التي تعتري الأمن

من المرجح أن يعاني العراق من استمرار العجز الأمني لبعض الوقت في المستقبل. وان أحد العوامل الرئيسة التي أعادت الاهتمام السياسي، والاقتصادي، والأمني الأوروبي إلى العراق بعد غزو عام 2003 كان بروز تنظيم داعش في العراق. وقد شاركت الحكومات الأوروبية والاتحاد الأوروبي في العديد من مشاريع مكافحة الإرهاب في العراق عبر الدعم

المباشر وكذلك للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش منذ عام 2014. لكن منذ أن أعلن العبادي عن هزيمة تنظيم داعش عندما كان رئيساً للوزراء في كانون الأول / ديسمبر عام 2017 تضاءل الاهتمام الأوروبي. ومع ذلك، لجأت فلول الجماعة الإرهابية إلى هجمات صغيرة، مستغلة الفراغ الأمني بين المناطق الخاضع للسيطرة الاتحادية وتلك الخاضعة لسيطرة كوردستان.

واستمر هذا الفراغ الأمني في المناطق التي اضطر فيها المواطنون إلى الفرار في وقت مبكر من حرب داعش، ومايزال التهديد بالهجوم يجعل من الصعب عليهم العودة، حتى بعد مرور ست سنوات على انتهاء الحرب. ومايزال أكثر من مليون عراقي نازح اعتباراً من بداية عام 2023، وقد حدثت أكبر زيادة في النزوح في المناطق المتنازع عليها، بما في ذلك حالات النزوح الثانوي جراء تكرار العنف، تبعاً لمنظمة الهجرة الدولية.

ان الأماكن التي شهدت المزيد من النزوح هي قضاء سنجار (محافظة نينوى)، وقضاء البعاج (محافظة نينوى)، وخانقين (محافظة ديالى). وتفتقر هذه المناطق جميعها إلى الأمن وتوفر مجالاً لعمل الجماعات المسلحة، بما في ذلك حزب العمال الكوردستانيPKK، وتجعل العودة الدائمة صعبة.

ويجري تنفيذ برامج اعادة الاعمار في العديد من المناطق المجاورة التي عانت أيضاً من احتلال تنظيم داعـش. بيد انه وعلى الرغم من الاستثمار الدولي الكبير في إعادة الإعمار وإعادة التأهيل، فان العقبات الرئيسة التي تحول دون العودة الدائمة هي الافتقار إلى الفرص الاقتصادية. تميل المنظمات الدولية إلى التركيز على إعادة الإعمار والتماسك الاجتماعي والإنعاش الاقتصادي بوصفه نهجاً ثلاثي المحاور. غير أن الحواجز البنيوية لاقتصاد الدولة العراقي، ولاسيما لوائح الأعمال التجارية الصارمة والبنى المصرفية البدائية، حدت من نجاح جهودها.

وإذ ماتزال عودة تنظيم داعش إلى هذه المناطق أمراً غير محتمل، إلا ان تركيبتها المتنوعة وتحولاتها السكانية (الديموغرافية) قد تفضي إلى المزيد من العنف العرقي والطائفي في المستقبل. فعلى سبيل المثال،

IRAQ COPY

تشعر المكونات الآشورية والأيزيدية في سهل نينوى بالقلق من هجرة الشبك، ولاسيما في بعشيقة مدينة وبرطلة. كما كانت هناك توترات سكانية (ديموغرافية) عربية – كوردية تاريخية في مناطق كركوك وديالى. ان الخوف الرئيس من عودة ظهور تنظيم داعش يكمن في برامج إعادة التأهيل في مخيمي الهول والجدعة، والتي تشرف عليها الحكومة العراقية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المختلفة. وكثيراً ما يصف المسؤولون العراقيون والأجانب مخيم الهول على وجه الخصوص، بما في ذلك مستشار الأمن الوطني العراقي، بأنه قنبلة موقوته، نظراً لوجود عناصر تابعة لتنظيم داعش في المخيم إلى جانب الضحايا غير العائدين والشباب المعرضين للتطرف.

صحيح ان تهديد الإرهاب قد تلاشى في السنوات القليلة الماضية، إلا أنه كامن في الظلال. إذ يشجع الإرهابيون الثغرات في الأجهزة الأمنية الناجمة عن تعدد المنظمات الأمنية العاملة في العراق. وترتبط هذه المنظمات بروابط مختلفة ببنية الدولة المركزية وفي بعض الأحيان لديها أجندات وأهداف متضاربة. ويشمل ذلك كلاً من المنظمات الأمنية التقليدية وغير التقليدية مثل الجيش والشرطة من جهة، وقوات الحشد الشعبي والبيشمركة الكوردية من جهة أخرى.

ان افتقارها إلى الوحدة يفضي إلى تحدٍ دائم للدولة العراقية. ان التخطيط الاستراتيجي ضروري للحد من الأسباب المباشرة والبنيوية للإرهاب والعنف. ولمعرفة آثار نقص التخطيط، ليس على المرء سوى ملاحظة ماحدث عندما نشأت التوترات بين البيشمركة الكوردية (فصيل الحزب الديمقراطي الكوردستاني) وبقية قوات الأمن العراقية بعد إجراء استفتاء على الاستقلال الكوردي في المناطق المتنازع عليها في أيلول / سبتمبر عام 2017. رداً على ذلك، بسطت قوات الأمن العراقية (بما في ذلك قوات الحشد الشعبي) سيطرتها على معظم الأراضي المتنازع عليها والتي كانت تخضع لسيطرة البيشمركة منذ الحرب ضد تنظيم داعش. كانت هذه الحركة العسكرية عملية حساسة كان من الممكن أن تفضي إلى حرب أهلية جديدة.

ان الغارات الأجنبية التي تحدث بانتظام في كوردستان تمثل مصدراً آخراً لعدم الاستقرار في العراق، وهي المنطقة التي كانت تعد في السابق الأكثر أماناً في العراق. فقد شنت تركيا غارات جوية على كوردستان العراق، مستهدفة حزب العمال الكوردستاني، وهو جماعة ادرجها الاتحاد الأوروبي ضمن الجماعات الإرهابية، الذي تعتقد تركيا ان العراق لايمكنه أو لن يكبح جماحه. وقد أسفرت العديد من الضربات عن سقوط ضحايا مدنيين. وقد قتلت في الواقع الضربات الجوية التركية 98 مدنياً على الأقل بين آب / أغسطس وكانون الاول / ديسمبر عام 2021. ويشعر العراقيون بالفزع من قدرة تركيا على التعدي على الأراضي السيادية من دون أي عواقب على مايبدو.

اما على حدود كوردستان الشرقية فقد جعلت إيران الحياة صعبة على العراقيين. ففي آذار / مـارس عـام 2022 استهدفت عشرات الصواريخ الباليستية الإيرانية منزل باز كريم، الرئيس التنفيذي لشركة كار، أكبر شركة عراقية للطاقة في القطاع الخاص، في أربيل. وقد زعمت إيران أن هذا الموقع كان يستعمل بوصفه منشأة تدريب إسرائيلية. كما استهدفت إيران جماعة المعارضة الكوردية الإيرانية العاملة في العراق. هذه الهجمات تعمل على تخريب المجتمعات المحلية وتهدد بتحويل العراق إلى مسرح لتصفية الحسابات الاقليمية والدولية.

ما الذي يتعين على الأوروبيين فعله

يتعين على القادة الأوروبيين وصنّاع السياسة الاعتراف بان معالجة التحديات التي يواجهها العراق ستكون على الأرجح عملية طويلة الأمد. هناك مجالات لن يتمكن الأوروبيون من التأثير عليها – ولاسيما قطاع الأمن أو الإصلاحات السياسية الرئيسة في العراق. لكن هناك أيضاً سبلاً يمكن من خلالها دعم العراق في الحفاظ على درجة من الاستقرار وتحسين معيشة العراقيين العاديين.

لقد حددت هذه الورقة بعض مجالات التحدي في الاقتصاد والبيئة والأمن حيث يمكن لأوروبا أن تحدث تغييراً، والتي إذا ما تُركت من دون معالجة، يمكن أن تتطور إلى مشاكل أكبر قد تؤثر على الأمن الأوروبي.

IRAQ COPY

لقد أظهرت النخبة السياسية العراقية أنها قادرة على الصمود في وجه الأزمات، غير أن تحسين الحوكمة هو إجراء استباقي من شأنه الحيلولة دون عدم الاستقرار المحلي والحد من الأسباب البنيوية للهجرة (ولاسيما الفقر والبطالة).

يتعين على الحكومات الأوروبية والاتحاد الاوروبـي، عند التخطيط للمشاركة مع حكومة السوداني، اعطاء الأولوية للمجالات التالية.

دعم الاقتصاد العراقي ليغدو رقمياً

يواجه الاقتصاد العراقي تحديات هائلة. ومن غير المحتمل أن يتمكن السوداني من تنفيذ إصلاحات كبيرة في الاقتصاد. غير أن هناك مجالات محددة يمكن لأصحاب المصلحة الأوروبيين المساهمة فيها بنحو إيجابي عبر العمل مع كل من القطاعين العام والخاص في العراق.

فعلى سبيل المثال، يتعين على الأوروبيين المساعدة في الحد من الفساد عبر دعم العراق لرقمنة اقتصاده. إذ ان استعمال النقد في الاقتصاد العراقي، بوصفه أحداً من آخر الاقتصادات القائمة على النقد في العالم، يوفر فرصاً هائلة لحدوث الفساد ذو النطاق المحدود. فقد تخلف العراق من الناحية التكنولوجية، جرّاء العقوبات في تسعينيات القرن المنصرم، الأمر الذي أعاق قطاعه المصرفي بنحو كبير. ان عدم وجود قطاع مصرفي متطور يعني ان العديد من العراقيين يضطرون إلى استعمال النقد في المعاملات الصغيرة والكبيرة، مثل شراء السيارات والمنازل.

ان العراق يمتلك في الوقت الراهن البنية التحتية التكنولوجية لتجاوز التعاملات النقدية، إلا انه يحتاج للحافز فقط. على سبيل المثال، يمتلك العديد من العاملين في القطاع العام في العراق حسابات مصرفية ويتلقون رواتبهم ومعاشاتهم التقاعدية عبر الإيداع المباشر، غير أنهم يسحبون تلك النقود ويختارون عدم استعمال المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية.

ان رقمنة العراق وتخفيف اعتماده على النقد سيكون أحد العوامل الرئيسة في مكافحة الفساد في العراق. إذ سيؤدي استعمال المدفوعات

الرقمية لجوازات السفر والهويات الحكومية والضرائب وفواتير الخدمات والغرامات إلى الحد من مساحة الفساد ذو النطاق المحدود الذي يشهده المواطنون بنحو مباشر وتحسين التجربة في المكاتب الحكومية التي يتعامل معها الجمهور. كما يمكن للرقمنة أن تقلل الفساد على مستوى عال عبر توفير مسار أوضح لحركة أموال الدولة. كما أنه سيساعد في تحقيق ايرادات غير نفطية. حيث سيتم تتبع إيرادات الدولة عبر الرقمنة، ويمكن للوزارات المختلفة (بخلاف وزارة النفط) أن تدر عائدات. ان تنفيذ المدفوعات الرقمية، على سبيل المثال، لن يؤدي إلى تحسين قدرة وزارة الكهرباء على تحصيل المدفوعات مقابل استعمال الطاقة، بل سيؤدي إلى تقليل الطلب على الشبكة الوطنية حيث ستكون الأسر العراقية أكثر مسؤولية عن استهلاكها للكهرباء.

فقد ابقت البنية التحتية السيئة في الماضي العراق معتمداً على النقد، لكن لم يعد هذا الحال. إذ ان تحول العراق إلى اقتصاد غير نقدي لايتطلب سوى الإرادة السياسية والخبرة، وذلك لوجود بيانات الهاتف المحمول من الجيل الرابع، وسرعات الانترنت العالية، وانخفاض انقطاع الكهرباء. ان الأوروبيين هم الرواد في التحول بعيداً عن الاقتصاديات القائمة على النقد: فالنرويج، وفنلندا، والسويد، والدنمارك، وسويسرا، والمملكة المتحدة، وهولندا كلها تقريباً غير نقدية.

ان مساعدة العراق على الرقمنة من شأنها أن تسهم في مكافحة الفساد وتحسين الخدمات وتوليد ايرادات غير نفطية. شكل السوداني لجنة مكلفة بتنفيذ المدفوعات الرقمية عبر القطاعين العام والخاص ودعا الخبرات الأجنبية، كما شجع المواطنين على تبني الممارسات الرقمية. تمثل تعمل هذه الحاجة إلى الخبرة الأجنبية على اتاحة الفرصة للشركات الأوروبية للاستثمار في القطاع المالي العراقي من خلال الشراكة مع المؤسسات المالية العراقية. فيمكنهما، معاً، الدفع تبني المدفوعات الإلكترونية باستعمال التجربة الأوروبية بعيداً عن النقد وبأحدث التقنيات.

كما يتعين على الحكومات الأوروبية والاتحاد الاوروبي أيضاً دعم العراق لتوسيع وظائف القطاع الخاص. سيحتاج العراق إلى إيجاد فرص

IRAQ COPY

عمل كل من القطاعين العام والخاص لمواجهة تحدي تضخم اعداد الشباب. قامت الحكومة العراقية بتوسيع القطاع العام بنحو كبير منذ الغزو. إذ وظفت الدولة العراقية في عام 2003 ما يقدر بنحو 1.200.000 موظف في القطاع العام. وبحلول نهاية عام 2020، بلغ عدد موظفي القطاع العام 4.500.000 موظفاً و 2.500.000 متقاعد. واستمرت إدارة السوداني في التوظيف في القطاع العام منذ ذلك الحين.

ويتفق الخبراء على أن القطاع العام في العراق متضخم وغير فعال، غير أن القطاع الخاص لايمكن أن يعمل بوصفه بديلاً على الفور من دون حوافز مناسبة. يفضل العراقيون العمل في القطاع العام لموثوقيته وفوائده، بما في ذلك معاشات التقاعد السخية والقروض والمنح وحتى الممتلكات. على النقيض من ذلك، قد يدفع القطاع الخاص رواتب أعلى، لكنه ليس منظماً على نحو جيد ولايشعر موظفو القطاع الخاص بالحماية من افتراس صاحب العمل المحتمل، بما في ذلك الأجور غير المستقرة، والمضايقات في مكان العمل، ونقص المساهمات في صناديق التقاعد.

من أجل رعاية القطاع الخاص، يجب أن يكون هناك جهد متظافر لتغيير بنية الحوافز، الأمر الذي سيتطلب المزيد من الانفاق على الضمان الاجتماعي عوضاً عن المزيد من التوظيف في القطاع العام. ان التوظيف في القطاع العام في الوقت الحالي يشبه الانفاق على الضمان الاجتماعي، بالنظر إلى مدى عدم انتاجية العديد من وظائف القطاع لعام. فإذا ما أعيد تصور الأموال نفسها بوصفها أموالاً للرعاية الاجتماعية، سيفضي إلى انشاء شبكة أمان اجتماعي كافية لمزيد من الأفراد للبحث عن فرص عمل في القطاع الخاص.

كما يمكن استعمال هذه الأموال أيضاً لتوفير حوافز لوظائف القطاع الخاص عبر زيادة مساهمة الحكومة في صندوق تقاعد القطاع الخاص. أضف إلى ذلك، ان انشاء نظام ائتماني في العراق من شانه أن يسمح للأفراد بالسعي للحصول على قروض من دون الحاجة إلى داعم حكومي، ومن ثم تقليل تفضيل التوظيف في القطاع العام.

يعد دعم الدول الأوروبية أمراً حيوياً في هذا المجال لأنها، على خلاف الولايات المتحدة، قد تمكنت من انشاء شبكات أمان اجتماعي

قوية لمواطنيها، مع الحفاظ على اقتصادات السوق المفتوحة. تعد دول أوروبا الشرقية، مثل بولندا ورومانيا، مناسبة بنحو خاص لتقديم المشورة والخبرة للعراق، نظراً لانتقالها بعيداً عن اقتصاد الدولة في تسعينيات القرن الفائت. كما تمكنت العديد من دول أوروبا الشرقية من خصخصة الشركات المملوكة للدولة وبناء قطاعات خاصة.

يمكن لأوروبا أيضاً دعم الاقتصاد العراقي عبر اغتنام الفرص للاستثمار البنّاء والمربح. لطالما شجع الأوروبيون الحكومة العراقية لتنمية القطاع الخاص، غير انه كان من الصعب اقناع الشركات الأوروبية بالاستثمار في هذا المجال نظراً لمستويات الفساد وانعدام الأمن والروتين في العراق. هناك بعض الشركات الغربية المزدهرة العاملة في العراق، مثل متاجر التجزئة الاسبانية Mamgo وسلاسل المطاعم الأمريكية مثل Burger King and Cold Stone Creamery، إلى جانب الشركات مثل كريم المملوكة لشركة اوبر.

يمكن للحكومة العراقية معالجة التحديات التي تواجه المستثمرين الأجانب عبر التركيز على القطاعات التي حظيت بنجاح ملحوظ – مثل التجزئة والأغذية- وكذلك عبر الشراكة مع مستثمرين دوليين آخرين، بما في ذلك المستثمرين من دول الخليج العربية الذي لديهم خبرة أكبر مع الأعمال التجارية في العراق. فعلى سبيل المثال، الامتيازات الأمريكية Pizza Hut و Kentucky Fried Chicken، والتي افتتحت في العراق في أوائل عام 2023، تملكها شركة امريكانا ومقرها الكويت. ونظراً للانفتاح الاقليمي الأخير لدول الخليج العربية على العراق، من المرجح أن يكون هناك زيادة في استثمارات القطاعين الخاص والعام في العراق من جانب جيرانه العرب.

مساعدة العراق على مواجهة تحديات المناخ

يمكن لأوروبا أن تدعم العراق في معالجة تغير المناخ عبر توفير الموارد والخبرات المطلوبة. لقد بدأ العديد من القادة السياسيين العراقيين مؤخراً في الاعتراف بالحاجة إلى معالجة تغير المناخ، ويقود البعض، بمن فيهم رئيس الوزراء الجديد، العملية. لقد كان العراق متأخراً

IRAQ COPY

في معالجة هذه المسألة، حيث انضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ في عام 2009 (بعد عقدين تقريباً بالمقارنة معظم جيرانه) ومن ثم لم يتمكن من تطوير فهم عميق للموضوع. فعلى سبيل المثال ماتزال الوزارات التنفيذية الرئيسة التي تعد عاملاً حاسماً في حل المشكلة غير مشاركة مثل نظيراتها في المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة. وتشمل هذه الوزارات المقصرة وزارة النفط المسؤولة عن انبعاثات غاز الميثان، ووزارة الزراعة، ووزارة الموارد المائية، ووزارة الإسكان والإعمار المسؤولة عن التكيف مع المناخ.

وفقاً لمبعوث العراق المعني بتغير المناخ، فريد ياسين، فان البلاد بحاجة إلى خبرة من أوروبا للتكيف مع تغير المناخ. وتتمثل إحدى طرق الاستفادة من الدعم الأوروبي في مجال تحديد المشاريع التجريبية الجديرة بالاهتمام التي تطوَّر في العراق، على سبيل المثال، من خلال وزارة الزراعة، وتبادل الخبرات للمساعدة في تنفيذ هذه المشاريع وتوسيع نطاقها على نحو أفضل.

كما يمكن أن تأتي الخبرة في شكل توفير مستشارين للمؤسسات العراقية ذات الصلة وإنشاء مجموعة اتصال خاصة بالمناخ. وتتألف مجموعة الاتصال هذه من بعثات دبلوماسية تركز على تغير المناخ، مثل مجموعة الاتصال الاقتصادي العراقي. فعلى سبيل المثال أحد المجالات التي تفتقر إلى القدرات هو كيفية قياس البيانات المناخية. إذ يفتقر العراق إلى الوسائل اللازمة لقياس انبعاثات الاحتباس الحراري، ولاسيما غاز الميثان. ستكون هذه البيانات ضرورية للمشاركة في أسواق الكربون، ولكن هذه ليس سوى قمة جبل الجليد للبيانات المفقودة.

هناك بالفعل اهتمام في أوساط الموظفين العموميين في الوزارات المختلفة للتصدي لتغير المناخ. قام ممثلو مختلف الـوزارات، بما في ذلك وزارة الكهرباء، ووزارة البيئة، ووزارة التخطيط، وكذلك البنك المركزي، بوضع مبادرة مشتركة - المبادرة الوطنية لدعم الطاقة وخفض الانبعاثات. ستكون هذه المبادرة شريكاً مثالياً لمنظمات التنمية الأوروبية او مجموعة الاتصال المناخية المقترحة للعمل معها.

ومن خلال اظهار الحاجة إلى تعاون متعدد الفاعلين في مجال تغير المناخ عبر مجموعة الاتصال المناخية المقترحة، يمكن للأوروبيين أن يكونوا مثالاً يُحتذى به ويشجعون الحكومة العراقية على إنشاء مزيد من الادارات والمنظمات التي لديها تفويض ليكونوا شركاء في تغير المناخ. ومن الأمثلة على ذلك انشاء قسم للمناخ أو البيئة في كل وزارة، مثل قسم تمكين المرأة الذي تم انشاؤه في الماضي. فقد اشتكى خبراء المناخ العاملون في العراق من نقص التنسيق بين الوزارات المعنية.

تؤدي الحاجة إلى البيانات إلى المجال الثاني الذي يمكن للأوروبيين فيه المساعدة في جهود المناخ العراقية: دعم العراق في الحوارات الإقليمية بشأن تغير المناخ. فالحكومة العراقية لاتحتاج للمساعدة في الحصول على البيانات الوطنية فحسب، بل تحتاج أيضاً إلى الحصول على بيانات فيما يتصل بجيرانها في المنبع، إيران وتركيا، للتعامل مع ندرة المياه. لقد كافح العراق لإتمام المفاوضات مع إيران وتركيا بشأن كمية المياه التي تطلقها هاتان الدولتان في الأنهار التي تتدفق إلى العراق. وتبعاً لمسؤول عراقي رفيع، لايهتم أي من البلدين بمشاركة بياناته بشأن استعمالات المياه مع العراق. وبدعم أوروبي باستعمال تكنولوجيا الاقمار الصناعية، يمكن للعراق قياس كمية المياه المفقودة في السدود التركية جرّاء التبخر (المياه التي يمكن تصريفها إلى العراق بدلاً من إهدارها).

ومع تحسن العلاقات الإيرانية السعودية مؤخراً، من المرجح أن يغدو العراق أقرب إلى جيرانه، ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، الذين انضموا إلى العراق إلى إقامة علاقات مع إيران. يمكن للاجتماعات الإقليمية الجديدة أو المؤتمرات الإقليمية للأطراف أن تبدأ مفاوضات وخطط عمل ملموسة لمعالجة التحديات المناخية المشتركة التي تواجه المنطقة. تعد مؤتمرات الأطراف الإقليمية فرصة عظيمة لتشجيع الوعي والحوار داخل العراق. كما أوصت زميلتي في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية سينزيا بيانكو، يجب على الحكومات الأوروبية أيضاً دعم انشاء منصة إقليمية لمعالجة قضية تغير المناخ، بدءاً من التركيز على ندرة المياه في العراق.

IRAQ COPY

يجب على الأوروبيين أيضاً دعم العدد المتزايد من منظمات المجتمع المدني ونشطاء المناخ وجماعات المتطوعين الشباب التي تروج لمحو الأمية البيئية. إذ تعد منظمات المجتمع المدني في العراق شريك مثالي في مجال تغير المناخ. هناك فرصة كثيرة لتقريبهم من أقرانهم الإقليميين للتعلم والتعاون، وهي عملية يمكن للأوروبيين المساعدة في تسهيلها ودعمها. يتأرجح اهتمام الجمهور العراقي بقضايا المناخ صعوداً وهبوطاً مع مناسيب المياه الأنهار وعدد العواصف الرملية. تحاول منظمات المجتمع المدني مواجهة هذا الاهتمام المتذبذب وتؤدي دوراً رئيساً في إعلام المجتمع بالأسباب البنيوية لتغير المناخ وسبل مواجهتها. على سبيل المثال يمكنهم تصحيح المعلومات الخاطئة بشأن كون السدود التركية هي السبب الوحيد لنقص المياه. ومع ذلك، تواجه المنظمات تحدياً في هذا الصدد، على الرغم من انها تستطيع العثور على متطوعين شباب، إلا انها تكافح لجذب التمويل المحلي وتحتاج إلى دعم دولي. يتعين على الاتحاد الأوروبي تقديم منح محددة لبرامج المجتمع المدني المتصلة بالمناخ في العراق.

وهناك أيضاً إجراءات صغيرة يمكن أن تتبناها السفارات الاوروبية في العراق فيما يتصل بتغير المناخ. عقدت العديد من المنظمات الدولية بدعم أوروبي مؤتمرات وورش عمل مع الشباب العراقي والمجتمع المدني بشأن أهمية معالجة تغير المناخ، لكنهم اقترحوا حلولاً مؤقتة مثل اعادة التدوير او استهلاك كميات أقل من البلاستيك دون الاعتراف بنقص البنية التحتية لإعـادة التدوير. وفي الوقت نفسه، يستعمل الدبلوماسيون الغربيون بانتظام قوافل تفرط في استهلاك كميات كبيرة من الوقود، ويبقون السيارات مشتغلة لأسباب أمنية (ومن ثم ينبعث منها التلوث)، ولايمارسون ما يعظون به في سفاراتهم. ففي مجمع الامم المتحدة في بغداد، على سبيل المثال، توجد صناديق إعادة تدوير يعرف الجميع أنها فارغة في عربة عادية لجمع القمامة. ومع ازدياد ارتباط الشباب العراقي بالعالم باتت هذه المواقف مزرية وفوقية. وعوضاً عن ذلك، يمكن للأوروبيين استثمار وجودهم في العراق ليكونوا مثالاً

يحتذى به، مع التركيز على الوجود المستدام والترويج لرسالة تعترف بموقف العراق بوصفه ضحيةً لتغير المناخ.

تعزيز الأمن في العراق

يتعين على الاوربيين الابتعاد عن الموضوعات الأمنية المثيرة للجدل والحساسة للغاية، مثل دور قوات الحشد الشعبي وعلاقتها بالدولة. هذه المنطقة لم يتمكن رئيس الوزراء السابق الكاظمي من تحقيق تقدم فيها على الرغم من جعله هدفاً رئيساً. فقد واجه الكاظمي في وقت مبكر من رئاسته للوزراء معارضة الأحزاب السياسية والقبائل المسلحة عند ملاحقته لأفراد محددين ينتمون إلى قوات الحشد الشعبي أو يتعاطفون معها. كانت هذه الجماعات ببساطة أقوى من أن يقاومها رئيس وزراء مستقل. ونظراً لوجود صلة موثقة جيداً بين الانضمام إلى الجماعات المسلحة والضعف الاقتصادي، يتعين على الأوروبيين عوضاً عن ذلك تبني نهج غير مباشر لمعالجة هذه المشكلة وتوجيه مخاوفهم صوب التنمية الاقتصادية.

وبنحو مباشر أكثر، يمكن للدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي تعزيز الأمـن في العراق عبر التركيز على ثلاث مجالات رئيسة. أولاً، يجب على الاوروبيين الاستفادة من الانفتاح الإقليمي بين المملكة العربية السعودية وإيران لتعزيز المزيد من التكامل والأمن الإقليميين. فكثيراً ما وقع العراق في مرمى نيران التوترات الإقليمية والدولية التي تشمل إيران والمملكة العربية السعودية والكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من ذلك (أو ربما كان بسببه)، كان للعراق مصلحة دائمة في أداء دور الوسيط الإقليمي وكذلك تعزيز علاقاته مع جيرانه. يعرف القادة العراقيون ان استقرار العراق يعتمد على السلام الاقليمي. ان الأوربيين من جهتهم يمكنهم تشجيع التكامل الاقليمي وتقدم أنموذج لمبادرات التعاون الإقليمي. يعد الاتحاد الأوروبي أنجح مثال على مستوى العالم للتكامل الإقليمي، ومن ثم فهو في وضع فريد لتقديم القيادة والمشورة للشرق الأوسط بشأن التعاون الإقليمي. قدم زملائي في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية جوليان بارنز ديسي

IRAQ COPY

وسينزيا بيانكو مثالاً على كيفية استفادة الأوروبيين من التقارب الإيراني السعودي لتعزيز السلام في اليمن.

ثانياً يمكن للأوروبيين المساعدة في تهدئة التوترات والضغط من أجل تعاون اكبر بين الحكومة الإقليمية الكوردية في اربيل والحكومة الاتحادية في بغداد، ولاسيما فيما يتصل بالجهود المستمرة لمكافحة تنظيم داعش. لقد نسقت القوات الأمنية العراقية والبيشمركة طوال الحرب لهزيمة تنظيم داعش، بدعم من التحالف العالمي ضد داعش. يجب أن يستمر هذا التنسيق خاصة مع بقاء فلول تنظيم داعش التي تستغل المجتمعات الضعيفة في المناطق المتنازع عليها. إذا لم يتم التعامل مع هذه القضية، فقد تتزايد مظالم السكان المحليين لتغدو نزاعاً وطنياً.

يعد الأوروبيون خبراء في التنسيق الأمني، ويعود ذلك، إلى حدٍ ما، إلى خبرتهم مع الحدود الشاسعة للاتحاد الأوروبي، والتي تمتد عبر العديد من الدول والمنظمات الأمنية. فهم في وضع مثالي لتقديم المشورة بشأن معالجات الفراغات الأمنية بين مختلف قوات الأمن في العراق الخاضع لسيطرة بغداد وكوردستان العراق.

وقد بدأت إدارة السوداني بمعالجة هذه المخاطر الأمنية عبر إشراك قيادة البيشمركة في اجتماعات مجلس الأمن الوطني إلى جانب القوات الأمنية العراقية الأخرى كافة، وهو أمر فشل القادة العراقيون السابقون في فعله. يجب على الأوروبيين البناء على هذه الثقة الجديدة وتشجيع المزيد من التعاون خلال تقديم الدعم العسكري لكلا الجابين بشرط استمرار التعاون.

إذا تمكنت قوات الأمن العراقية والبيشمركة من إدارة كتائب مشتركة ومراكز قيادة لملء الفراغ الأمني الحالي واخماد التهديد المتبقي لداعش، فيمكن لصنّاع السياسة العراقيين توجيه جهودهم صوب زيادة احتراف قوات الحشد الشعبي والبيشمركة. قد يميل الأوروبيون إلى تحويل اهتمامهم صوب حل الجماعات شبه العسكرية المختلفة التي يعدوها صديقة لإيران – أو توحيد قوتي البيشمركة الكوردية. غير ان مثل هذه الجهود قد تأتي بنتائج عكسية. ولايمكن القيام بذلك إذا

كان التهديد الرئيس الذي تمثله هذه الجماعات شبه العسكرية لصد – تنظيم داعش- مايزال قائماً، حتى لو كان على الهامش. زد على ذلك، يجب أن يبقى درس عام 2003 ماثلاً في أذهان الجهات الخارجية: إذ ان حل مؤسسة أمنية من دون استراتيجية واضحة هو أمر غير حكيم ومن المرجح أن يدعو إلى العنف.

مشاكل العراق المعتادة

بعد عشرين عاماً من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق، يتم الحفاظ على النظام السياسي في البلاد عبر مزيج من الممارسات الدستورية، والقانونية غير الرسمية. وعلى الرغم من التوقع المستمر بان الدولة العراقية ستنهار قريباً، الا انها أظهرت صموداً في مواجهة العديد من الأزمات. لكنها تواصل العمل في بيئة غير مستقرة. ان تشكيل الحكومة العراقية الأخيرة بقيادة السوداني، وذوبان الجليد الأخير بين جيران العراق، يخلقان فرصة للدول الأوروبية للعمل في بغداد. يجب أن تسعى الدول الأوروبية إلى الدخول في تغييرات تدريجية لكنها مهمة في مجالات محددة حيث توجد مصلحة أوروبية وقدرة على التأثير في العراق.

لقد انتقل العراق في الوقت الراهن من أزمات وتحديات استثنائية إلى أزمات وتحديات يتشاطرها مع البلدان الأخرى، ولاسيما القطاعين الاقتصادي والبيئي. وهذا يشمل الاعتماد المفرط على النفط، وضعف القطاع الخاص، والتأثير بالمناخ. هناك العديد من السبل للتعاون مع أوروبا للتعامل مع هذه المشاكل.

الأمن هو مجال آخر للتعاون العراقي – الأوروبي المحتمل. لقد تحسن الأمن في العراق بنحو عام، غير ان بعض المناطق المحددة في الأراضي المتنازع عليها ماتزال عرضة للهجمات الإرهابية، وتواجه كوردستان المزيد من التوغلات الأجنبية. هنا، تعد الخبرة الأوروبية في البنى الأمنية الجماعية إلى جانب ثقلها الدبلوماسي في العراق من الأصول القيمة في تحسين التنسيق الأمني في البلاد.

IRAQ COPY

قد يتسم النظام السياسي في العراق بالديمومة، غير ان البلد يواجه جملة من المشاكل. ولكن مثلما يعاني العراق من مشاكل، فانه يمتلك أيضاً أدوات قوية لمواجهة التحديات، بما في ذلك المؤسسات الديمقراطية (مثل الانتخابات)، ومجتمع مدني قـوي، وقـوة أمنية متمرسة في المعركة دربها التحالف الدولي، وثروة طبيعية وفيرة، وموقع جيواستراتيجي مهم، ورأس مال بشري كبير. يحتاج الأوروبيون إلى صورة أكثر دقة عن موقف العراق واختيار المجالات الاستراتيجية التي يمكنهم فيها مساعدة العراق، عوضاً عن السعي إلى مواجهة تحديات جمة ومتعددة المستويات لايمكن حلها.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.

غدا لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks